# هل يمكن أن تكون الأحزاب الدينية المذهبية غير طائفية ؟

كاظم حبيب

أحاول في هذا المقال أن أعالج ثلاث إشكاليات ترتبط بقوى الإسلام السياسي العراقية، سواء كانت سنية أم شيعية، وهي:

### ١) الذهنية الطائفية في أحزاب الإسلام السياسي

وجهت أحزاب الإسلام السياسي الشيعية في العراق اتهامات مستمرة إلى النظم العراقية المتعاقبة على امتداد عشرات السنين بأنها كانت تمارس التمييز الطائفي ضد أبناء أتباع المذهب الشيعي، سواء كان ذلك التمييز في مجال التوظيف أو السلك الدبلوماسي ووزارة الداخلية والتعليم أم في سلك ضباط الجيش والشرطة، وخاصة في المراكز المتقدمة والوظائف الرئيسة في الدولة. ولم يكن هذا الاتهام بعيداً عن الواقع والصواب، إذ أن الدولة العراقية التزمت في دستورها الدين الإسلامي كدين للدولة والمذهب السني طريقة لممارسة شعائر الدين الإسلامي الذي تجلى في الكثير من الصيغ. وكانت العائلة المالكة تدين بالمذهب السني وكذلك الغالبية العظمى من رؤساء الوزارات والوزراء ومسؤولي الدولة وكبار موظفيها وأغلب السفراء في الخارج. ولم يحاول التغلب على هذه الحالة، بما في ذلك الأحزاب القومية العلمانية التي تسلمت السلطة، إلا الملك فيصل الأول وفق محاولات أولية محدودة، ثم قائد ثورة تموز عبد الكريم قاسم الذي حاول تجاوز هذه الحالة بشكل ملموس وأكثر وضوحاً.

ومشكلة الطائفية في الحكم تكمن أولاً وقبل كل شيء في واقع أن الدولة العراقية منذ تأسيسها على أيدي سلطات الاحتلال البريطاني لم يتم الفصل بينها وبين الدين، بل تبنى المشرع البريطاني-العراقي الدين الإسلامي وكرسه دستورياً، ثم ارتبط هذا الالتزام بالضرورة بأحد مذاهب هذا الدين، وهو المذهب السني، في حين أن الدولة التي تفصل بين الدين والدولة لا تعاني من هذه المشكلة مباشرة لا دينياً ولا مذهبياً. لم يكن التمييز الطائفي بطبيعة الحال رسمياً أو معلناً، ولكنه كان كما يعبر عنه "بالسر المعلن". وأصبحت جمهرة واسعة من الشيعة تشعر بالغبن والتمييز بسبب المذهب الملتزم من قبل الدولة. ولا شك في أن الدول كانت في الوقت نفسه تمارس تمييزاً ضد أتباع الديانات الأخرى.

تبنت الأحزاب الدينية هذه القضية الطائفية بالممارسة العملية في محاولة منها للتعبير عن رأي أولئك الذين شعروا بالغبن وإياهم. وكانت في نشاطها تسعى إلى تغيير ذلك الوضع لمصلحة أتباع مذهبها، وأن يكون هذا المذهب هو المعمول به في العراق من الناحية الرسمية.

أما الأحزاب العلمانية التقدمية والديمقراطية فقد رفضت التمييز الطائفي ودعت إلى ممارسة المساواة في المواطنة ودعت أيضاً إلى فصل الدين عن الدولة ضمانة لاحترام جميع الأديان والمذاهب وبعيداً عن التمييز إزاء بعضها الآخر. لقد وجدت شخصيات دينية شيعية لم تنجر إلى العمل السياسي ورفضت التدخل فيه، ولكنها ساندت بقوة نضال الشعب العراقي على مدى الفترات المختلفة، وبالتالي كانت لا تعبر في ذلك عن الشيعة وحدها، بل عن مطالب المجتمع، كما في حالة أحد أبرز قادة ثورة العشرين محمد تقي الشيرازي أو السيد أبو الحسن أو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على سبيل المثال لا الحصر.

أما أحزاب الإسلام السياسي التي تشكلت في فترات مختلفة، ومنها كل الأحزاب التي تشكلت في الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات حتى الوقت الحاضر، سواء أكانت أحزاباً شيعية أم سنية، ومن مختلف الفروع الشيعية أو السنية، سواء أكانت عربية أم كردية أم تركمانية، فإنها من حيث المبدأ، أو من الناحية النظرية والممارسة، كانت كلها أحزاباً مذهبية محددة وتدين بولاء طائفي واضح لا يمكن نفيه عنها بأي حال من الأحوال. فالأحزاب القائمة في العراق مهما كان ولاؤها للعراق، فأن ولاءها الأول لطائفتها، وإذا ما وصلت للسلطة تريد تحقيق عدة مسائل مشتركة، ولكنها مختلفة أيضاً، وهنا نشير إلى نقاط الالتقاء أولاً ثم نشير إلى نقاط الاختلاف ثانياً.

أولاً نقاط الاتفاق:

★ربط الدين بالدولة باعتبارها قضية مركزية لا يجوز تجاوزها بالنسبة لهم.

★إقامة دولة إسلامية ترفض الفكر والرأي الآخر، إلا ما يدور في إطار القوى الدينية من اجتهادات، أما القوى العلمانية فمصيرها السجن والتعذيب والتأديب وغسل الأدمغة والتوبة أو الموت. إنها وبمعنى آخر تريد إقامة دولة استبدادية شمولية تلتزم بالشريعة وفق تصور كل مذهب منها لتلك الشريعة وتفسيراتها للقرآن والسنة أو الأحاديث النبوية.

★ولنا في الدولة التي يراد إقامتها في العراق نماذج صارخة منها في منطقة الشرق الأوسط، سواء أكانت شيعية أم سنية، مثل إيران والسعودية والسودان في فترة الدكتور حسن الترابي، أو في موقف القوى المتطرفة في الجزائر من ذبح العناصر المختلفة معهم في الرأي من القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية وقادة النقابات وحقوق الإنسان .. الخ.

★لا يمكن الثقة بادعائها التزام الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان أو حقوق القوميات. ولنا في وعود بعضها على الأحزاب الديمقراطية الكردية بشأن الاعتراف بالفيدرالية ثم التخلي عنه حال وصولها الجزئي المبتسر وغير المستقل إلى الحكم حتى تخلت عن تلك الوعود وربما نكثت العهود أيضاً. وهو ما يمكن أن يحصل في موقفها من الأحزاب المدنية والديمقراطية العلمانية. أي لا يتم فقط التخلي عن تلك المبادئ، بل المطالبة برؤوس قادة تلك الأحزاب وبقية العاملين فيها! وهو ما حصل في إيران برغم مشاركة الجميع في الثورة ضد الشاه، إلا أن الديمقراطيين والشيوعيين وجدوا أنفسهم في السجون والمعتقلات وتعرضوا إلى أبشع أشكال التعذيب التي يصعب وصفها ويمكن الإطلاع عليها في كتاب الشرق الأوسط ثانية للكاتب الراحل عبد الرحمن منيف، وهي تجسد تجربة أحد مناضلي الحزب الشيوعي العراقي (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكردستاني حالياً) في سجن أفين وما جرى للشيوعيين وفدائيي خلق وغيرهم في السجون الإيرانية.

ثانياً: نقاط الاختلاف:

★كل حزب من أحزاب الإسلام السياسي يسعى إلى الحصول على الحصة الكبرى من المنتخبين للمجلس النيابي في الانتخابات القادمة التي تسمح له بتعزيز مواقعه في الدولة.

★عندها يسعى إلى فرض مذهبه على البلاد وفرض أتباعه للهيمنة على السلطة السياسية وباقي أجهزة الدولة والمجتمع والثقافة...الخ.

وبالتالي فهذه القوى السياسية من حيث المبدأ هي دينية طائفية بالضرورة لأنها لا تقوم إلا على أساس طائفي، وإلا لما كان لها أن تؤسس أحزاباً سياسية، بل كان في مقدورها أن تدعم الأحزاب المدنية والديمقراطية في نضالها والتي ترفض ربط الدين بالدولة. وجمهرة الشيعة المتدينة في العراق غالباً ما كانت تشكو من أنها كانت دوماً في المعارضة، ولكنها كانت في المعارضة السياسية بسبب كونها طائفية وليس لأنها كانت تسعى إلى تغيير السياسات التي كانت تسير عليها الحكومات العراقية المختلفة، إذ لو كانت في السلطة لمارست السياسات نفسها.

### ٢) الادعاء بتمثيل كل أتباع المذهب الواحد

إن الخطأ الذي ترتكبه الكثير من الإذاعات العربية والأجنبية وكذلك الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى، سواء كانت متعمدة وضالعة في دور مقصود أم أنها لا تدرك الواقع الفعلي، يبدو واضحاً في خلطها غير السليم بين جمهرة السكان من أتباع المذهب الشيعي من جانب والأحزاب الدينية الشيعية من جانب آخر، وكأنها شيء واحد، وبين جمهرة السكان من أتباع المذهب السني من جهة، وأحزاب قوى الإسلام السياسي السنية من جهة ثانية، وكأنها شيء واحد أيضاً. وهي بذلك تصادر الحقيقة المعروفة، وهي أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي لا ترتبط بهذه الأحزاب ولا تؤيدها سواء أكانت شيعية أم سنية، بل لا ترتبط بأي حزب سياسي، كما أن هناك جمهرة غفيرة من أتباع المذهبين تعمل في أحزاب ديمقراطية مدنية أو تؤيدها وترفض مواقف الأحزاب الدينية. وعلينا أن ننتبه إلى أن هذا الخلط المتعمد له مقاصده وأهدافه غير الطيبة والمسيئة للشعب العراقي نفسه ولنسيجه الوطني الموحد. وفي الخمسينيات وبداية الستينيات مثلاً كانت الغالبية العظمى من أتباع المذاهب المختلفة في العراق تؤيد هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب العلمانية الديمقراطية وليست من مؤيدي الأحزاب والقوى الدينية، إلا أن الردة التي وقعت في المجتمع العراقي في الفكر والوعي هما اللذان يدفعان باتجاه هيمنة الفكر الديني والغيبي على أفكار الناس حالياً، ولكن هذه الأزمة لن تطول، إذ سرعان ما تزول.

### ٣) الانتخابات والرغبة في الهيمنة على الحكم طائفياً

لا شك في أن المناطق التي تسكنها أكثرية من أتباع المذهب الشيعي قد تعرضت للاضطهاد والقمع والقتل من جانب النظام المخلوع، وكذا الحال بالنسبة للشعب الكردي، الذي تدين أغلبيته بالمذهب السني في الإسلام، قد تعرض إلى أبشع أشكال التعذيب والقتل والحرمان والموت. علماً بأن هذا لا يعني بأي حال من أن بنات وأبناء العراق من أهل السنة لم يكتووا بنار الدكتاتورية ولم يتعرضوا للإرهاب والاعتقال والتعذيب والقتل، بل هم عانوا الكثير من النظام الاستبدادي أيضاً. وبالتالي فان الفرحة بسقوط النظام كانت كبيرة جداً وعامة. وانطلاقاً من هذه الواقع تحاول قوى الإسلام السياسي الشيعية أن تجير لحسابها وتؤكد وكأن جماهير الشيعة كلها تعود لها وهي الوصية عليها والممثلة لها والناطقة باسمها. ودفع هذا الأمر بأحزاب الإسلام السياسي السنية إلى الادعاء بذلك أيضاً. وكان لسلطة الاحتلال الدور البارز في هذه العملية عندما أصرت على أن يكون التمثيل على أساس ديني وطائفي، حتى فرضت على الحزب الشيوعي العراقي أن يكون ممثله، وهو سكرتير الحزب، أن يدخل ضمن حصة الجماعة الشيعية. وهو أمر بالغ الضرر للجميع، وهي إحدى إشكاليات دق إسفين الفرقة الطائفية في المجتمع، والتي روج لها مدّعو الطائفية في لندن قبل سقوط النظام بالبيان الذي أصدروه ووقعت عليه بعض الجماعات، ولكنه أثار نقداً أكبر وأوسع بين أوساط الشيعة. وكان النقد سليماً وفي محله، وبعضهم يحتل اليوم مركزاً متميزاً لدى مجلس الحكم الانتقالي وسلطة الاحتلال.

تعتقد أحزاب الإسلام السياسي الشيعية بأن الشارع العراقي إلى جانبها في الوقت الحاضر وأنها تستطيع الفوز بالأكثرية في أية انتخابات تجري اليوم. لهذا راحت تحرك آية الله العظمى السيد علي السيستاني الذي لا يتدخل عموماً بالسياسة، ليتدخل ويحاول أن يضع ثقله الديني إلى جانب تلك الأحزاب ليعجلوا بإجراء الانتخابات. وهو أمر يعبر عن موقف غير عقلاني من جانب تلك الأحزاب ومحاولة للإساءة بصورة غير مباشرة للسيد السيستاني، كما يعبر هذا الموقف عن ضيق أفق طائفي وأنانية مرفوضة وهوس الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن. وموقف أتباع المذهب السني يرفضون التعجيل بالانتخابات لأنهم يعتقدون أيضاً باحتمال فوز الأحزاب الإسلامية الشيعية بهذه الانتخابات، إلا أن موقفهم، مع ذلك، أكثر عقلانية حتى لو انطلق من موقف انتهازي مماثل للموقف الآخر، إذ أنه ينسجم مع واقع صعوبة إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحاضرة. إن رفض إجراء الانتخابات في الوقت الحاضر لا يستند إلى عامل واحد بل إلى مجموعة من العوامل المهمة التي لا بد أن يقبل بها كل عاقل حصيف وحريص على إجراء الانتخابات بكل حرية وديمقراطية ومشاركة فعلية لكل المواطنات والمواطنين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم.

وابرز تلك العوامل التي تمنع إجراء مثل هذه الانتخابات هي:

١. وجود سلطة الاحتلال التي لا تزال تسيطر على البلاد وتخوض المعارك ضد القوى الإرهابية التي تحاول تدمير البلاد وإشاعة الفوضى ومواصلة نزيف دم العراقيات والعراقيين من مختلف الأعمار. وهذا يعني غياب الأمن الفعلي في البلاد. فالعمليات الإرهابية التخريبية والقتل المستمر والتهديد بالموت المتواصل من جانب فلول النظام السابق والقوى الإسلامية المتطرفة يمنع المواطنين من الوصول إلى صناديق الاقتراع بصورة مطمئنة والإدلاء بأصواتهم بصورة عقلانية وحرة. ولا شك في أن فترة الانتخابات ستكون محفوفة بمخاطر إشعال الحرائق والتفجيرات والسيارات المفخخة أكثر بكثير مما هي عليه الآن، وهو ما ينبغي تجنبه.

٢. عدم وجود إحصاء سكاني للشعب العراقي وللمهجرين والمهاجرين بما يسمح لهم بمعرفة عدد بالغي سن الرشد من النساء والرجال الذين يحق لهم المشاركة الفعلية في الانتخابات. العراق الراهن لا يحتاج إلى تعداد سكاني فحسب، بل إلى إحصاء سكاني يساعد العراق في مهماته التنموية اللاحقة وفي مجمل المعلومات التي يفترض أن يتضمنها الاستبيان المرفق باستمارة الإحصاء السكاني.

٣. عدم توفر بقية مستلزمات إجراء الانتخابات، سواء الفنية منها أم الإدارية أم الأمنية، بحيث يمكن تحقيقها بهدوء ونزاهة وبعيداً عن التشكيك بنتائجها من أية جهة كانت.

٤. عدم تبلور القوى السياسية التي يمكنها خوض الانتخابات وطرح برامجها وشعاراتها ومرشحيها على الجمهور العراقي للتعرف عليهم واختبار صلاحيتهم لخوض مثل هذه الانتخابات أو من أجل الإدلاء بأصواتهم لصالحهم.

٥. ضرورة تهيئة مسودة قانون للانتخابات العامة القادمة الذي يجسد الخبرة الدولية التي تنسجم مع ظروف العراق ومشكلاته الملموسة وخبرته السابقة في الانتخابات التي كانت دوماً مزيفة ومتجاوزة على حقوق المواطنات والمواطنين من جانب الحكام الطغاة.

٦. كما يمكن خلال الفترة القادمة أن تتوفر إمكانية أفضل لتشكيل تحالفات سياسية من قوى مختلفة تستند إلى قواسم مشتركة بالنسبة لمختلف التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في العراق، مما يساعد على عدم التبعثر أو بعثرة الأصوات وضياع الكثير من الأصوات التي يفترض أن تؤثر في العملية الانتخابية ونتائجها.

إن المعطيات التي تحت تصرفنا عن الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والنفسي والمزاجي للسكان في العراق تؤكد لنا بما لا يقبل الشك بأن أية انتخابات عامة في البلاد يفترض فيها أن لا تحصل قبل مرور سنتين في الأقل من تاريخ تسلم زمام السلطة من طرف العراقيات والعراقيين، وأن تبدأ السلطة الجديدة التي ستمتلك شرعية أكبر من شريعة مجلس الحكم الانتقالي الحالي بالعمل على تهيئة مستلزمات إجراء انتخابات عامة، بما في ذلك وضع قانون لتشكيل الأحزاب والجمعيات غير الحكومية والمنظمات المهنية والنقابات التي يفترض أن تجد لها مرشحيها في مختلف الأحزاب السياسية العراقية وأن تقوم بالدعاية لها والترويج لأفكارها وأهدافها، إضافة إلى ضرورة أن يلعب المثقفون، نساءً ورجالاً دورهم الملموس والإيجابي والفعال في الحياة العامة وفي الانتخابات والترشيح لها وما بعدها في حكم البلاد.

إن على الشعب العراقي أن يدرك بأن الكارثة التي عاشها طوال العقود المنصرمة لن تنتهي أبداً حتى بعد سقوط نظام صدام حسين، بل ستبدأ مجدداً إن وصلت إلى السلطة تلك القوى الإسلامية السياسية التي مهما حاول البعض تمييز نفسه عن النموذج الإيراني أو السعودي فأنه لن يختلف عنهما أبداً وسيكون نسخة طبق الأصل لأي منهما. إن الخلاص الحقيقي يكمن في تبني المجتمع المدني الديمقراطي مبدأ فصل الدين عن الدولة ورفض الفكر الشمولي، سواء أكان دينياً أم علمانياً، ورفض التمييز العنصري والديني والطائفي والفكري، كذلك رفض التمييز إزاء المرأة بمختلف أشكاله ومظاهره ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا باختيار مرشحيه من أوساط الأحزاب المدنية الديمقراطية ذات الوجهة العلمانية التي تحترم كل الأديان والمذاهب وتسمح لها بممارسة طقوسها وتقاليدها بحرية وتمنع عنها الإساءة والتمييز.

# رأي.. في العلمين!

فاضل عباس البدراوي

فوجئت كغيري من المواطنين في إحدى الصباحات من الايام القليلة الماضية بعلم عراقي جديد!! مطبوع بالألوان وهو يتصدر الصفحات الاول في عدد من الصحف المحلية الصادرة في ذلك الصباح، ولا اخفي على القارئ اللبيب اني كنت وما زلت أحد المتحمسين إلى تبديل (العلم الصدامي) بعلم جديد، ولكني اختلف الآن على طريقة عرض وإقرار العلم الجديد، أما تحمسي لتبديل (العلم الصدامي) فينبع من الاسباب التالية:

يظن الكثير من المواطنين إن (العلم الصدامي) هو نفس العلم القديم الذي رفع بعد تاليف الحكومة العراقية الاولى عام ١٩٢١ وقسم آخر كان يظن بأن هذا هو علم الجمهورية العراقية (جمهورية ثورة ١٤ تموز) وقد توصلت إلى هذا الاستنتاج من خلال مطالعاتي لآراء عدد كبير من المواطنين ومنهم عدد لا يستهان به من شرائح محسوبة على المثقفين أو أقل ما يقال أن قسماً منهم من اصحاب المعرفة!! وهذا الاعتقاد ناتج بسبب عدم تهيئة الاجواء النفسية لهذا الجمع الكبير من الناس الرافضين للعلم الجديد والطريقة التي طرح بها العلم مع اقراره دونما أخذ رأي الناس به وكان لهذا الأمر أهمية كبيرة، لأن العلم أحد أهم رموز الوطن ورأي أبناء الشعب فيه مهم للغاية.

أما أسبابي أنا لتغيير العلم فألخصها بما يلي:

١- أن (العلم الصدامي) فيه عدد من الرموز التي لا تمت إلى وقتنا الحاضر بصلة.. فأتوجه بالسؤال إلى من يتمسك به، إلى ماذا ترمز النجوم الثلاث المثبتة في وسط العلم، فهي لا ترمز إلى عدد محافظات أو أقليم العراق أو أديان ومذاهب العراق ولا ترمز إلى عدد الاقطار العربية أو الاسلامية ولا إلى القارات أو المحيطات ولا إلى اي شيء يتبادر إلى الذهن، لقد ثبتت هذه النجوم على العلم الحالي عام ١٩٦٣ بعد انقلاب شباط الأسود. حيث كانت تدور محادثات بين مصر عبد الناصر وسوريا والعراق البعثيتان العفلقيتان آنذاك، حينما كانوا يبشرون الأمة بولادة دولة عربية موحدة جديدة، بعد أن وأدت وحدة عام ١٩٥٨ بعد ثلاثة أعوام من قيامها إذ تم وأدها بمشاركة فعالة من قبل البعث العفلقي في سوريا عام ١٩٦١. فلا وحدة ولا اتحاد ولا تعاون ولا تفاهم قد تم بين هذه الاقطار الثلاث، كما هو معلوم بل بالعكس حدث التباعد بل تبادل الشتائم والاتهامات بالخيانة والعمالة بين الأنظمة الثلاثة، فإلى أي شيء ترمز هذه النجوم إذن؟! إلى لا شيء.. اللهم إلا إلى الثالوث البغيض (وحدة - حرية - اشتراكية).

٢- استوحيت الالوان الاخرى الاسود والابيض والاخضر والاحمر من قصيدة للشاعر صفي الدين الحلي حيث كانت تسود العالم الحروب الكونية أو حروب التحرير أو الحروب الأهلية أو الحروب الدفاعية حيث نظمها الرجل في منفاه بمصر في لحظة انفعال عاطفي، إلا ان الزمن تغير فلم تبق مرابع خضر كما كانت في السابق بل اصبحت الاقطار العربية ومن ضمنها العراق تستورد حتى خبزها من الآخرين بسبب صولات وجولات الانقلابات الثورية العروبية والحروبية والغزوات العنترية الجوفاء، فلم تبق مواقع بيض أو سود أو بنفسجية، أما المواضي الحمر فلم تخضب إلا بدماء شعوبنا على ايدي جلادينا من أبناء جلدتنا، فلم تسفك دماء للاستعماريين أو الصهاينة بمواضينا كما جاء في القصيدة بقدر ما تخضبت أرض العرب بدماء ابنائها على يد سلاطينها وولاة أمورها، فالتاريخ يشهد على ذلك واقربها وأوضحها عراقنا الذي نزف دماً بقدر انهاره على يد جلاده.. فنحن بحاجة إلى رمز آخر ينسينا تلكم المآسي لكي تنسى الأجيال القادمة مآسي الحروب والدمار والقتل.. ألا يكفينا ما قدمنا من قرابين لأجل عيون قادتنا (الأماجد!!) لاشباع نرجسيتهم اللعينة.

٣- أما عبارة (الله أكبر) المثبتة في وسط العلم فهي دخيلة حتى على العلم الذي رفع بعد الغاء علم الجمهورية العراقية (جمهورية ثورة ١٤ تموز)، لقد كتبها الطاغية بيده الملوثة بدماء خيرة ابناء شعبنا عام ١٩٩١ بعد جريمة غزو الكويت التي جرت الكوارث علينا وعلى المنطقة فأراد أن يتاجر بالدين وهو بعيد عنه بعد السماء عن الارض وكل سياسته وسياسة وافكار حزبه بعيدان عن شريعة الله عز وجل الذي خلق الانسان في أحسن تقويم وفضله على مخلوقاته جميعاً، ورأينا كيف كان دم الانسان رخصياً أمام حكم الجلادين الطغاة، فلو تمسكنا بأن لفظ الجلالة يجب أن يبقى مثبتاً على العلم فمعنى ذلك أن يد صدام ستبقى تذكرنا بالفواجع والمآسي والخراب الذي حل ببلادنا والبلدان المجاورة بل بأمة العرب أجمع، فهذه كلمة حق أريد بها باطل كما يقال. ومثلنا على ذلك إن المنافقين في عهد الرسول الأعظم محمد (ص) بنوا جامع ضرار ليرغموا المؤمنين على اداء الصلاة فيه كونه بيتاً من بيوت الله الى أن نزل امر الله تعالى على رسوله الكريم في آية من آيات القرآن الكريم يأمره بهدم هذا الجامع لإنه بني على النفاق، فلم يشفع للذين بنوه اسم الله الذي كان يتردد في هذا الجامع، ولنا مثل آخر في هذا المجال، هو عندما حمي الوطيس بين جيش الإمام علي وجيش معاوية ولما ظهر من خلال سير المعركة إن الغلبة لجيش الإمام اقترح بعض المنافقين من قادة جيش معاوية برفع المصاحف الشريفة إيذانا بوقف القتال وكانت الغاية الحقيقية ليس التمسك بكتاب الله لأن حربهم اساساً كانت مخالفة لشرعه تعالى، وقد تنبه الامام علي إلى هذا الامر إلا أن هذا الامر كان قد اثر على مجريات الحرب بسبب البلبلة التي احدثتها هذه اللعبة الشيطانية، فتوطد بعد ذلك حكم آل امية وفعلوا ما فعلوا بأهل البيت خاصة والمسلمين عموماً، فهل يجوز أن نقول إن الحق كان إلى جانب جيش معاوية لانهم رفعوا كتاب الله؟

إلا انني اعود وأقول بأن المأخذ على العلم الجديد هو:

١- مفاجأة الناس بطريقة طرحه واقراره بصورة مرتجلة.

٢- عدم الاعلان عن مسابقة علنية يشارك بها من يشاء من الفنانين العراقيين من الداخل والخارج وتطرح جميع النماذج للمناقشة العامة بمشاركة واسعة من المواطنين ثم يتم اختيار عدد محدود من النماذج مع كتابة اسم صاحب التصميم وشرح ماهية فكرة التصميم ثم يقوم مجلس تشريعي منتخب بإقرار الصالح والمتفق عليه من قبل الأكثرية.

٣- كان الافضل هو تاجيل هذا الامر بعد اختيار المجلس المنتخب والحكومة المنتخبة لأن ليس من داع لهذا الاستعجال وليس من الضروريات حالياً موضوع تغيير العلم لأن الاولويات الان لمعظم شرائح المجتمع هي توفير الامن والخدمات والعمل وتهيئة الاجواء لتسلم سلطة وطنية مجمع عليها من قبل اكثرية الشعب واخذ السيادة من المحتلين وأن لا نسمح بابعادنا عن المهمة الاساس الملحة التي تؤرقنا جميعاً وهي انهاء الاحتلال وانتزاع السيادة الوطنية واقامة النظام الديمقراطي الفيدرالي التعددي الموحد، وبعد ذلك تأتي الامور الاخرى، العلم والشعار الوطني وغيرها.

٤- اما اقتراحي الاخير فهو اعادة الاعتبار لعلم الجمهورية العراقية الذي شرع حسب الدستور المؤقت واقر عام ١٩٥٨ بعد ثورة تموز ولاقى استحسانا وتأييداً كبيرين من لدن الغالبية العظمى من ابناء الشعب ودليلنا على ذلك هو أن احداً لم يعترض على إعادة شعار ثورة تموز الذي صمم من قبل الفنان الراحل جواد سليم ولم نقرأ حتى رأياً واحداً يعترض على هذا الشعار.

# تسليم السلطة وإنهاء الاحتلال، ودور القوى الوطنية

**إن المهمة الأكثر إلحاحاً الآن هي إعادة بناء مجتمعنا الممزق وبناء الدولة والجيش وإعادة بناء قوى البناء والتغيير التقدمي نفسها، وتطوير الأحزاب وتشذيب حياتها حتى الداخلية، بعيداً عن العنف الذي لن يولد إلا التطرف والمزيد من الخسائر والآلام، وزيادة تلاحمها مع الناس وتمثيلها لهمومهم وآمالهم بعيداً عن الارتزاق والانتهازية، ونحو التطور والإصلاح المدني.**

د. مهند البراك

ويرى العديد أن القفز على هذه الحقائق الصعبة - مهما حسنت النيات والأماني - لن يؤدي إلا إلى المزيد والمزيد من العنف وحمامات الدم وصولاً إلى صورة خرائب أفغانستان فليس بالأماني يعيش البشر في هذا العصر.. العصر الذي جعل كثيراً من الأماني الجميلة، مادة تخدم قوى شريرة من نوع آخر، لنكون بذلك مجرد كرة تتقاذفها مصالح القوى، إن لم نع ونستزد ونحسن التصرف.. في عالم سريع الصلات يغص بملايين العاطلين عن العمل، يجري العمل حثيثاً فيه على زجهم في تشكيل جيوش المرتزقة التي تتشكل على قدم وساق بصورة آلاف شركات الحماية المدنية الخاصة من جنسيات العالم المتنوعة، من ملايين العسكريين العاطلين الباحثين عن العمل والمكافأة والمغامرة في أي مكان في العالم، بعد أن انقلب العالم إلى عالم القطب الواحد، وتصاعدت فيه الجريمة والمخدرات والدفع الأسود، تخت مختلف البراقع والشعارات.

لكل تلك المخاطر وغيرها من آفاق المجهول، تأتي ضرورة الإصرار على دور القوى والأحزاب الوطنية بكل أطيافها، إنها إحدى الضمانات المهمة ان لم تكن اهمها، لتجنيب البلاد ويلات وحروب ودماء اكثر مما أريق، وتنبع قوتها أمام الأحتلال بكونها هي (الطرف المالك) لثروات البلاد النفطية الخيالية، تلك الثروات التي اصبحت الحياة الاميركية نفسها غير ممكنة دونها، حيث اصبح استهلاك البنزين الاميركي اليومي، الذي يشكل اكثر من ربع استهلاك العالم باسره يومياً، مشتقاً من نفطنا، وتحرص الإدارة الاميركية على ضمان سلامة تدفقه بشكل طبيعي كي لا تتعطل الحياة اليومية الاميركية.

ولقد مر عام شائك كثير التعقيد والمخاطر راحت فيه وجبات جديدة من العراقيين والعراقيات شهداء، مدنيين وعسكريين، عام لا بد أن جربت فيه كل الأحزاب والقوى الوطنية والأسلامية وفحصت مواقعها ومواطن القوة والضعف، أن في سياستها أو في مدى تقبل الناس لها ولبرامجها، بعد أن سقطت الدكتاتورية الدموية، وهي مناسبة مهمة ونداء حار من العديد، إلى ان تسعى لتذليل خلافاتها اكثر، بعد أن تبين الكثير.. إلى أن تتوحد اكثر وصولاً إلى موقف وطني واحد قوي، يفرض على من يتعامل معه، أن يحسب حسابه ويوافق على شروطه، فإذا استطاع أن يرص الناس حوله، منحوه الدعم بالنفس والأبناء، بالغالي والثمين، حين يشكل الموقف الوطني الموحد اكبر ضمانة امام خطر تقسيم البلاد، الذي يراود شبحه المخيف كل الناس، متذكرين نتائج الحروب الأميركية وتقسيمها لكوريا وفيتنام وغيرها.

ويرى كثير من الخبراء والمراقبين أن الاحزاب والقوى الوطنية على اختلاف أطيافها، لا زالت في بداية المسيرة الجديدة، وأن كل الظروف الخطرة القائمة تجبر الجميع على الالتقاء واعادة النظر ببرامجهم والتوافق، وتعميق ما تم لأنها اماني ومصالح الجميع، من اجل انهاء الاحتلال وبناء الوطن الذي دمر على يد الدكتاتور المقبور، وازداد ارتباكاً بالأحتلال ثم بعصابات فلول صدام، قوى الأرهاب الأصولي المسيئة للدين الحنيف وللعقائد السمحاء، مصالح دول المنطقة وصراعات الكبار.. من اجل عراق حديث جدير بكل ابنائه بعيداً عن التقسيم الطائفي، في ظروف العالم الوحيد القطبية، من أجل التوصل إلى التعايش مع دول العالم على اساس المنافع المتبادلة وضد الجريمة، من اجل دولة المؤسسات الفدرالية لقطع الطريق على عودة الدكتاتورية باشخاص وواجهات جديدة تهدد الجميع.

وفي ظروف البلاد القائمة اليوم، يرى العديد ان يجري تسليم السلطة التنفيذية إلى حكومة انتقالية ينتخب اعضاؤها في مؤتمر يعقد في العراق، يدعو ويعد له مجلس الحكم الانتقالي باشراف من الامم المتحدة، يضم: القوى السياسية والشخصيات العراقية في مجلس الحكم المقبل عمله على الانتهاء، الوزراء الحاليين، القوى والشخصيات السياسية خارج مجلس الحكم من المشهود لهم في النضال ضد الدكتاتورية قبل سقوطها والأخرى المشهود لها بالدعوة والعمل من اجل دولة المؤسسات البرلمانية الفدرالية، ممثلي كل القوميات والمرجعيات والطوائف الدينية والقومية، ممثلي التجمعات الملموسة للمحسوبين على البعض المنهار ممن عانوا من اضطهاد وظلم الدكتاتورية وادانوا سياساتها، البعثيين السابقين المؤثرين في المجتمع وانتخبوا في مؤسساتهم وممن تحتاجهم الدولة المقبلة ممن كانوا دون درجة نصير، من ذوي السجلات البيض (مقروناً بموافقة ممثلي اكثر الاطراف تضحية في النضال ضد الدكتاتورية)، ممثلي: (القوى الاسلامية، القوى الكردستانية والحزب الشيوعي)، التجمعات والشخصيات التي عادت الى مجلس الحكم سياسياً (وليس عنفياً) واعادت النظر بمواقفها وعبرت عن رغبتها بتحمل المسؤولية والمشاركة في المؤتمر (مقروناً بموافقة ثلثي اعضاء مجلس الحكم الانتقالي) اضافة إلى ممثلي العشائر، ممثلي اكبر النقابات (العمال، الفلاحين، المعلمين..)، ممثلي الفئات والتجمعات الضرورية والمؤثرة في المجتمع والاقتصاد والعلوم من المحامين والقانونيين والأطباء والأدباء والعلماء والفنانين والأدباء.. وممثلي الطلاب، الشباب، المرأة.

وفي المحصلة أن يضم ممثلي القطاعات الاساسية العراقية بحضور واضح: الاسلامية، الديمقراطية الكردستانية والعلمانية الليبرالية، القومية العربية.. بعيداً عن التقسيم الطائفي، وأن تحدد النسب باتفاق مجلس الحكم وممثلي الأمم المتحدة، وأن يكون التمثيل على اساس الكفاءة بعيداً عن التمييز على اساس الجنس.

وأن تقترن الدعوة لعقد المؤتمر باعلان عفو عن المشاركين في احداث الفلوجة والنجف، على أن يسلموا اسلحتهم ويتعهدوا بعدم العودة إلى العنف (على أن لا يكونوا محكومين أو ملاحقين لأسباب أخرى، ودراسة امكانية تأجيل التعقيبات بشأن بعضها أو تمييزها قانوناً وفقاً للصالح العام ولحجم الجناية او الاتهام.. بضمان الأمم المتحدة).. والاحتفاظ بحقهم في التعبير السلمي عن وجهات نظرهم، وأن تدرس امكانية حضور ممثلين عنهم في المؤتمر، أو انابتهم لمن يختارونه للتعبير عن وجهات نظرهم فيه.

ويشارك في المؤتمر اضافة إلى ممثلي الأمم المتحدة، ممثلو سلطة التحالف وسفير الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة، باعتبارهم مسؤولي سلطة الاحتلال للفترة بين سقوط الدكتاتورية وتسلم الحكومة الانتقالية لمهماتها، والمسؤولين عما دار في البلد في زمن الاحتلال، لغرض تقييم ما جرى، وتقديم التحديدات والتوضيحات الضرورية لعملية انهاء الاحتلال لتسليم وتسلم السلطة.ويوصي المراقبون وخبراء الشأن العراقي والمنطقة، بضرورة التمهيد لعقد المؤتمر الوطني اعلاه، بعقد مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة يضم العراق ودول المنطقة والجوار وكبار ممثلي الأسرة الدولية من اجل تعزيز الأمن والسلام في المنطقة والأتفاق على اسس حل المشاكل بعيداً عن الحرب والعنف، لضمان امن وسلامة دولة وحدود العراق الحبيب.